

6,42 مليون دينار أرباح الربع الثاني و4,48 فلوس للسهم الواحد 12 مليون دينار أرباح «كيبكو» في النصف الأول

أعلنت شركة مشاريع الكويت «كيبكو» عن تحقيق صافي ربح بقيمة 6,42 ملايين دينار أو 4,48 فلوس للسهم الواحد خلال الربع الثاني من العام 2018 (أي لأشهر الثلاثة المنتهية في 30 يونيو 2018) بارتفاع بنسبة 14% عن الربع الأول من العام الحالي الذي حققته الشركة أرباحاً بقيمة 5,64 ملايين دينار. وبلغت أرباح الشركة خلال النصف الأول من العام الحالي 12,1 مليون دينار أو 6 فلوس للسهم الواحد خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2018 بالمقارنة مع ربح بقيمة 14,1 مليون دينار خلال الفترة نفسها من العام الماضي. وحققت الإيرادات الإجمالية من العمليات في النصف الأول من العام ارتفاعاً بنسبة 7% لتصل إلى 353,7 مليون دينار بالمقارنة مع 330,7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2017. وبلغ مجموع الأصول المجمعة خلال النصف الأول من العام 9,9 مليارات دينار بالمقارنة مع 10,3 مليارات دينار، كما وفي نهاية عام 2017. وفي معرض تعليقه على هذه النتائج قال الرئيس التنفيذي لقطاع البنوك



مسعود حيات

مسعود حيات، رئيس شركة المشاريع مسعود حيات، «على الرغم من رؤيتنا باستمرار التحديات التي تفرضها البيئة الإقليمية على أنشطتنا إلا أننا نجحنا في تحقيق أداء جيد نسبياً في الأشهر الـ 6 الأولى من العام الحالي. يعتبر تنوع المحفظة الاستثمارية أحد أهم ركائز استراتيجية شركة المشاريع طويلاً الأجل، وهي الاستراتيجية التي أثبتت مرة بعد أخرى أهميتها البالغة في الأداء الذي حققه والمئات التي تتمتع بها الشركة خلال مختلف الظروف الاقتصادية».

بنمو 27% عن العام الماضي.. والاحترافية والخطط المدروسة وراء نمو الأرباح «كاسكو» تربح 3 ملايين دينار في النصف الأول

أعلنت الشركة الكويتية لخدمات الطيران (كاسكو) عن تحقيق أرباح صافية بقيمة 3 ملايين دينار عن النصف الأول للعام الحالي 2018 بزيادة قدرها 27% عن النصف الأول للعام الماضي. ويهذه المناسبة، صرح رئيس مجلس الإدارة الكابتن عادل البرجس بأن الشركة الكويتية لخدمات الطيران تسير على الطريق الصحيح في خطط التطوير والإنتاج من خلال العمل المستمر بالاعتماد على جميع الطاقات المؤهلة في الشركة، فالشركة تتطور بشكل أكبر مما كانت عليه في الماضي من خلال توسع دائرة العمل والذي من خلاله يتعزز المركز المالي للشركة بصورة أكبر، فكاسكو تحقق أرباحاً كبيرة بسبب الاحترافية في العمل والاعتماد على الخطط المدروسة من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية اللذين يعملان معاً من أجل تحقيق مصلحة الشركة باستغلال جميع الموارد المتاحة. وأضاف الكابتن عادل البرجس أن كاسكو تعمل على زيادة حجم الإنتاج الحالي، فخلال النصف الأول من العام الحالي تم إنتاج أكثر من 3 ملايين وجبة للطائرات وأكثر من 680 ألف وجبة لرياض الأطفال، وهذا الحجم الكبير من الإنتاج نتيجة الدقة الكبيرة في العمل وبوجود أعلى معايير الجودة التي تتميز بها طوال السنوات الماضية. من جانب آخر، أكد الكابتن عادل البرجس أنه تم توظيف جزء من الفائض المالي للشركة باستثمارات مضمونة الأصل والعائد، كما أننا اليوم بدأنا بخطط تطوير قطاعات الشركة بكل مجالاتها، حيث تم وضع خطط تطوير بقيمة 3 ملايين دينار لتطوير البنية التحتية للشركة بالإضافة إلى تطوير منطقة الإنتاج بشكل أكبر مما هي عليه الآن.



عادل البرجس

أعلنت الشركة الكويتية لخدمات الطيران (كاسكو) عن تحقيق أرباح صافية بقيمة 3 ملايين دينار عن النصف الأول للعام الحالي 2018 بزيادة قدرها 27% عن النصف الأول للعام الماضي. ويهذه المناسبة، صرح رئيس مجلس الإدارة الكابتن عادل البرجس بأن الشركة الكويتية لخدمات الطيران تسير على الطريق الصحيح في خطط التطوير والإنتاج من خلال العمل المستمر بالاعتماد على جميع الطاقات المؤهلة في الشركة، فالشركة تتطور بشكل أكبر مما كانت عليه في الماضي من خلال توسع دائرة العمل والذي من خلاله يتعزز المركز المالي للشركة بصورة أكبر، فكاسكو تحقق أرباحاً كبيرة بسبب الاحترافية في العمل والاعتماد على الخطط المدروسة من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية اللذين يعملان معاً من أجل تحقيق مصلحة الشركة باستغلال جميع الموارد المتاحة. وأضاف الكابتن عادل البرجس أن كاسكو تعمل على زيادة حجم الإنتاج الحالي، فخلال النصف الأول من العام الحالي تم إنتاج أكثر من 3 ملايين وجبة للطائرات وأكثر من 680 ألف وجبة لرياض الأطفال، وهذا الحجم الكبير من الإنتاج نتيجة الدقة الكبيرة في العمل وبوجود أعلى معايير الجودة التي تتميز بها طوال السنوات الماضية. من جانب آخر، أكد الكابتن عادل البرجس أنه تم توظيف جزء من الفائض المالي للشركة باستثمارات مضمونة الأصل والعائد، كما أننا اليوم بدأنا بخطط تطوير قطاعات الشركة بكل مجالاتها، حيث تم وضع خطط تطوير بقيمة 3 ملايين دينار لتطوير البنية التحتية للشركة بالإضافة إلى تطوير منطقة الإنتاج بشكل أكبر مما هي عليه الآن.

«ميد»: الرؤى المطروحة لم تقدم سياسات واضحة للتنوع الاقتصادي الإصلاحات الخليجية.. زيادة بالرواتب وغياب التنوع الاقتصادي

وأضافت أن الدورة الحالية من جهود الإصلاح الاقتصادي التي بدأت دول الخليج بتنفيذها عام 2018 تستند زحماً قوياً من انخفاض الطلب العالمي على النفط وتراجع أسعاره في عام 2014، وهو حدث كان في نظر الكثيرين تذكيراً صارخاً بمدى انكشاف الدول الخليجية بشكل دائم على تقلبات أسعار النفط. وأضافت المجلة أنه في حين افترقت أحداث عام 2014 للبعد المالي الذي كان ملموساً في أزمة عام 2008، والتي أعطت درساً قاسياً حول مخاطر الإفراط في الائتمان، فقد شهد كلاهما انخفاضاً حاداً في أسعار النفط من 100 دولار إلى أقل من 50 دولاراً للبرميل. وكانت الحاجة للتنوع بعيداً عن الهيدروكربونات أهم ما يمكن لدول الخليج استخلاصه من عبر في كلتا الحالتين. ومن التدابير التي اتخذتها كل من الكويت والسعودية والإمارات لمواجهة أزمة 2008 في الخليج، التحفيز الاقتصادي في سياق ما أعلنته من أهداف لتحقيق نمو في ناتجها المحلي الإجمالي لعام 2008 بنسب تصل إلى 3,5% و10,3% و12% على التوالي.

البحرين والكويت والسعودية عام 2016، وأخيراً سلطنة عمان في عام 2017. ومع هذه الإصلاحات القاسية، بدأت الحكومات تواجه مشاكل. ففي الكويت بوجه خاص، كان ارتفاع الأسعار مثيراً للجدل، وتمت مناقشته أمام القضاء ولم يتكرر الأمر منذ ذلك الحين - على الرغم من أن سعر الوقود في البلاد الآن أقل بكثير من متوسط دول مجلس التعاون الخليجي. وفي غضون ذلك وضعت الحكومة إجراءات تعويضية من خلال تقديم علاوة بدل بنزين مجاني للمواطنين الكويتيين. وبدأت دول مجلس التعاون الخليجي في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في أفضل الفترات خلال عقد من الزمان. ومنذ أن أظهرت الأزمة المالية العالمية عام 2008 تعرض البلدان المصدرة للنفط لتقلبات الاقتصاد العالمي. وتساءلت مجلة ميد برغم ذلك عما إذا كانت الإصلاحات الاقتصادية الإقليمية - شأنها شأن دورات الازدهار والكساد التي أتت إليها، قادرة على الانطلاق والانكماش وفقاً لحركة ظهور الأزمات وتلاشيها؟

محمد عيسى

قالت مجلة ميد إن بذور الإصلاح الاقتصادي في دول الخليج كانت تستهدف نطاقاً أكثر استدامة، بما في ذلك إعادة توجيه نمو الاقتصادات الخليجية نحو الاستثمارات الخاصة في القطاعات الصناعية والخدمية غير النفطية وذات القيمة العالية. وفي هذه المرحلة أيضاً، بدأت برامج «الرؤية» في الانتشار في جميع دول الخليج مع إطلاق رؤية البحرين لعام 2030 في عام 2008، ورؤية الإمارات 2021، وكتالهما تتضمنان إلى رؤية عمان لعام 2020. ولكن تلك «الرؤى» لم تقدم اقتراحات ذات أهمية فيما يخص أهداف السياسات في المنطقة، وتركزت على زيادة الرواتب والأجور أكثر من تركيزها على التنوع الاقتصادي والاستدامة المالية طويلة الأجل. لكن منذ الصدمة المتكررة لانخفاض أسعار النفط عام 2014، بدأت جداول أعمال الإصلاح الوطنية في دول الخليج تتبدل في جهود إصلاحية أكثر جوهرية، تجلت في تحرير أسعار الوقود بدءاً من الإمارات في 2015، ثم

على هامش مؤتمر المحللين للربع الثاني لشركة المباني العدساني: «الأقنيوز» في الصدارة بالكويت.. بمعدل إشغال 95%



«الأقنيوز» - الرياض، بتصميم خلاب

حيث عدد الزوار بالكويت، وأحد أكثر الأماكن جذباً للسباح وبمعدل إشغال يقارب 95% في كل مناطق «الأقنيوز». وبحسب الخطة المقررة، فإن أعمال البناء في الفندقين الجديدين مستمرة حيث من المقرر افتتاح فندق هيلتون جاردين إن في العام 2019 وفندق والدورف استوريا في العام 2020، كما بين تعاون شركة المباني مع الإدارة العامة للمرور في وزارة الداخلية والجهات ذات الصلة لضمان بيئة مريحة ولتحسين مداخل ومخارج «الأقنيوز». وتطرق العدساني للمرحلة الرابعة من «الأقنيوز»، حيث افتتح فيها حتى الآن ما يزيد على 100 متجر ويعكس التصميم العمارة المتميزة للمدن الكبرى حول العالم، مما يجعله مركزاً جانبياً للزوار خصوصاً مع افتتاح المناطق الجديدة تدريجياً.

وأضاف أن شركة المباني في مرحلة دراسة الجدوى لتطوير مشاريع خارج نطاق مشروع الأقنيوز، مجسدة بمشروع السالمية الذي تبلغ مساحته 9,761 متراً مربعاً، مشيراً إلى أن «المباني» يمكنها أن تكون شريكاً للحكومة في تطوير عدد من مشاريعها، عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الكويت. أما فيما يتعلق بـ«الأقنيوز» -البحرين» فقد أكد العدساني

عقدت شركة المباني المؤتمر الثاني للمحللين الماليين بعد الإعلان عن أرباح الربع الثاني لعام 2018، بحضور كل من نائب الرئيس التنفيذي طارق العدساني وكبير المديرين الماليين زاهد كاسماني والمدير التنفيذي للاتصالات شعاع القاطي. أدارت الجلسة شعاع القاطي حيث عرضت في بدايتها نص إهداء المسؤولية القانونية لشركة المباني، ثم انتقل الحديث إلى طارق العدساني الذي قدم عرضاً عاماً لمشروع الشركة ورؤيتها، مستهلاً بالوضع الاقتصادي الكلي في الكويت، حيث وضع أن تصنيف «ستاندرد آند بورز» وضع الكويت مؤخرًا عند AA+ مع توقعات اقتصادية مستقرة وأقوى من معظم نظرائها في المنطقة. وأوضح العدساني أن القطاع العقاري يحقق انتعاشاً مطرداً، مبيّناً أن مؤشر الكويت العام للمستهلك يظهر نمطاً مرناً على أساس ربع سنوي حيث عبر المواطنين الكويتيون عن رضاهم عن الدخل الشخصي الحالي. وانتقل العدساني للحديث عن مشاريع الشركة وتطلعاتها المستقبلية مستهلاً بـ«الأقنيوز - الكويت»، حيث أشار إلى أن «الأقنيوز» لا يزال محتفظاً بموقع الصدارة كأجدى أكثر الوجهات من

أنه يشهد نجاحاً في جذب العديد من الزوار من البحرين وخارجها مما يشجع على الاستمرار في المرحلة الثانية للمجمع وفندق هيلتون جاردين إن الذي سيتضمن 210 غرف، حيث من المتوقع أن تبدأ أعمال البناء في بداية العام المقبل بعد الحصول على الموافقات اللازمة. أما بالنسبة لمشروع الشركة بالملكة العربية السعودية، فأكد العدساني أنها في مرحلة دراسة العروض المقدمة من المقاولين لاختيار المقاول الرئيسي لـ«الأقنيوز» -الرياض، الذي سيصبح واحداً من أكبر المجمعات في العالم والذي سيتضمن أيضاً 5 أبراج متعددة الاستخدامات، كما تم تأمين تمويل المجمع عن طريق مجموعة من البنوك في الكويت، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بمبلغ يصل إلى 5,5 مليارات ريال سعودي، وستعرض هذه التفاصيل في المستقبل القريب. أما بالنسبة للانفاق الرأسمالي، فإن تكلفة تطوير «الأقنيوز» -الرياض» تبلغ نحو 10 مليارات ريال سعودي، تم إنفاق 50% من رأس المال المطلوب وأن الشركاء على قدرة تامة لتغطية المتبقى من رأس المال، كما ستتم تغطية بقية التمويل من البنوك والتي نامل أن يعلن ذلك رسمياً في الربع الثالث.

عقدت شركة المباني المؤتمر الثاني للمحللين الماليين بعد الإعلان عن أرباح الربع الثاني لعام 2018، بحضور كل من نائب الرئيس التنفيذي طارق العدساني وكبير المديرين الماليين زاهد كاسماني والمدير التنفيذي للاتصالات شعاع القاطي. أدارت الجلسة شعاع القاطي حيث عرضت في بدايتها نص إهداء المسؤولية القانونية لشركة المباني، ثم انتقل الحديث إلى طارق العدساني الذي قدم عرضاً عاماً لمشروع الشركة ورؤيتها، مستهلاً بالوضع الاقتصادي الكلي في الكويت، حيث وضع أن تصنيف «ستاندرد آند بورز» وضع الكويت مؤخرًا عند AA+ مع توقعات اقتصادية مستقرة وأقوى من معظم نظرائها في المنطقة. وأوضح العدساني أن القطاع العقاري يحقق انتعاشاً مطرداً، مبيّناً أن مؤشر الكويت العام للمستهلك يظهر نمطاً مرناً على أساس ربع سنوي حيث عبر المواطنين الكويتيون عن رضاهم عن الدخل الشخصي الحالي. وانتقل العدساني للحديث عن مشاريع الشركة وتطلعاتها المستقبلية مستهلاً بـ«الأقنيوز - الكويت»، حيث أشار إلى أن «الأقنيوز» لا يزال محتفظاً بموقع الصدارة كأجدى أكثر الوجهات من

عقدت شركة المباني المؤتمر الثاني للمحللين الماليين بعد الإعلان عن أرباح الربع الثاني لعام 2018، بحضور كل من نائب الرئيس التنفيذي طارق العدساني وكبير المديرين الماليين زاهد كاسماني والمدير التنفيذي للاتصالات شعاع القاطي. أدارت الجلسة شعاع القاطي حيث عرضت في بدايتها نص إهداء المسؤولية القانونية لشركة المباني، ثم انتقل الحديث إلى طارق العدساني الذي قدم عرضاً عاماً لمشروع الشركة ورؤيتها، مستهلاً بالوضع الاقتصادي الكلي في الكويت، حيث وضع أن تصنيف «ستاندرد آند بورز» وضع الكويت مؤخرًا عند AA+ مع توقعات اقتصادية مستقرة وأقوى من معظم نظرائها في المنطقة. وأوضح العدساني أن القطاع العقاري يحقق انتعاشاً مطرداً، مبيّناً أن مؤشر الكويت العام للمستهلك يظهر نمطاً مرناً على أساس ربع سنوي حيث عبر المواطنين الكويتيون عن رضاهم عن الدخل الشخصي الحالي. وانتقل العدساني للحديث عن مشاريع الشركة وتطلعاتها المستقبلية مستهلاً بـ«الأقنيوز - الكويت»، حيث أشار إلى أن «الأقنيوز» لا يزال محتفظاً بموقع الصدارة كأجدى أكثر الوجهات من

في إطار خططها التوسعية بثالث أكبر سوق رقمية خليجية «كلير تريب» تستثمر مليون دولار في الكويت في 2018

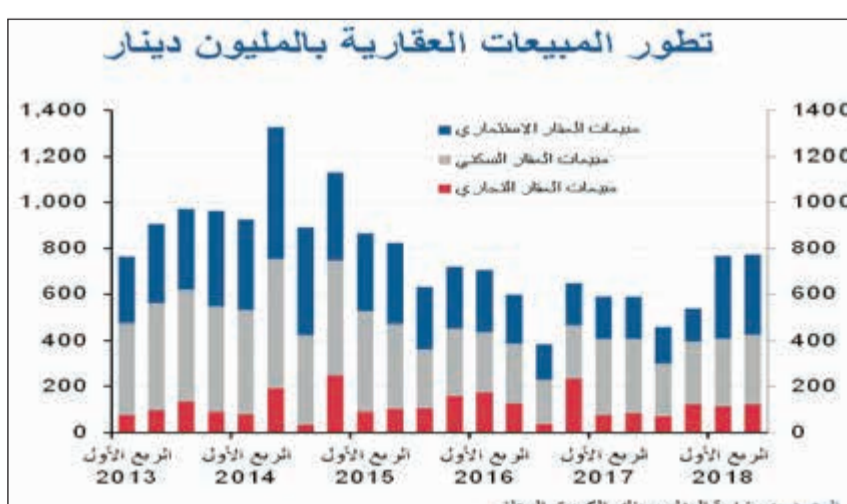
وخطلت الكويت، والتي تعد ثالث أكبر الأسواق الرقمية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، خطوات واسعة في مجال التجارة الإلكترونية والمدفوعات الرقمية، الأمر الذي مهد الطريق أمام نمو حجوزات السفر عبر الإنترنت في الدولة. وتركز «كلير تريب» جهودها على تحقيق الاستفادة القصوى من

في خطوة تهدف إلى ترسيخ مكانتها الرائدة في قطاع السفر في الكويت، تعتزم «كلير تريب»، استثمار مبلغ يتخطى مليون دولار أميركي خلال عام 2018، وذلك ضمن إطار استراتيجيتها للتوسع في السوق الكويتي، بعدما شهد مؤخراً ارتفاعاً كبيراً في نشاط السفر إلى الخارج.

وخطلت الكويت، والتي تعد ثالث أكبر الأسواق الرقمية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، خطوات واسعة في مجال التجارة الإلكترونية والمدفوعات الرقمية، الأمر الذي مهد الطريق أمام نمو حجوزات السفر عبر الإنترنت في الدولة. وتركز «كلير تريب» جهودها على تحقيق الاستفادة القصوى من

بسبب ارتفاع الفائدة وزيادة معروض «الاستثماري» وتوزيعات الرعاية السكنية «الوطني»: مخاطر هبوط العقار.. مستمرة

والذي قد يستغرق بعض الوقت. وأظهر التقرير تراجع مبيعات العقار السكني بالربع الثاني بـ 5% سنوياً إلى 306 ملايين دينار نتيجة انخفاض عدد الصفقات بشكل أساسي، كما يبدو أن أسعار الأراضي قد شهدت استقراراً بعد أن تباطأ معدل تراجعها السنوي إلى 0,8% في الربع الثاني من 2018، المعروض من بعد الوفرة التي سادت السوق خلال العامين الماضيين. وأشار التقرير إلى أن مبيعات القطاع التجاري شهدت قفزة بالربع الثاني بنحو 40% لتصل إلى 120 مليون دينار بدعم من تسارع ملحوظ في النشاط، حيث تم تسجيل 29 صفقة مقارنة بـ 13 صفقة خلال الفترة نفسها من العام الماضي بالترتيب مع زيادة وتيرة إصدار الرخص التجارية.



التي حققها في الفترة من العام 2014 حتى 2015، إلا أن هناك عدداً من المؤشرات الإيجابية تكهن مستويات النشاط من العام الماضي بالإضافة إلى انتعاش معتدل في أسعار العقار السكني. ومن المرجح أن هذا التحسن قد جاء على خلفية قوة آفاق الاقتصاد الكلي وانتعاش الثقة من ارتفاع أسعار النفط. وكشف التقرير أن مبيعات العقار الاستثماري في الربع الثاني بلغت 347 مليون دينار، أي ما يقارب ضعف مستواها الذي حققته العام الماضي، بدعم من ارتفاع



بلغ إجمالي المبيعات في الربع الثاني 774 مليون دينار بزيادة بنسبة 31% مقارنة بنفس الربع من العام 2017، كما ارتفع عدد الصفقات بواقع 13% على أساس سنوي، وعلى الرغم من أن أداء السوق لا يزال ضعيفاً مقارنة بالمستويات

نظرته المستقبلية المحافظة والمصحوبة بالحدز. وقال التقرير إن قطاع العقار شهد في الربع الثاني من العام 2018 ارتفاعاً معتدلاً مقارنة بالربع الأول من العام وذلك بدعم من ارتفاع المبيعات وانخفاض الأسعار في العقار الاستثماري. إذ

774 مليون دينار مبيعات العقار في الربع الثاني بزيادة 31%.

كشفت تقرير عقاري صادر عن بنك الكويت الوطني عن بيانات الربع الثاني من العام الحالي أظهرت نشاطاً ومبيعات قطاع العقار، حيث سجل القطاع أداءً قوياً مقارنة بالاربع الماضي. وأشار التقرير إلى تراجع الأسعار منذ العام الماضي لتصبح أكثر تماشياً مع مستوى الطلب، ومع ذلك، لا تزال مخاطر الهبوط قائمة. حيث من المحتمل أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى إضعاف الطلب على السكن، كما من المحتمل أن يتسبب استمرار وفرة المعروض في سوق الإيجارات في إبقاء الأسعار منخفضة. وفي الوقت نفسه، قد تواجه أسعار المنازل والأراضي بعض الضغوط على المدى القريب، وذلك نتيجة ظهور المزيد من المناطق وتوزيع المنازل فيها من قبل الهيئة العامة للرعاية السكنية. لذلك أبقى البنك على